

محاضرات مادة إدارة العقود الحكومية/ المرحلة الرابعة

عنوان المحاضرة الخامسة (عقد البوت (B.O.T))

تعريفه:

اتفاق بين الدولة وشركة متخصصة من شركات القطاع الخاص يوكل بموجبه القيام بأعمال تدخل في نشاطات القطاع العام عن طريق منح الشركة امتيازاً وفق الأصول القانونية من أجل انشاء مشروع ضخم وتنفيذه وتشغيله وتتولى الشركة تمويل هذا المشروع من دون ارهاق الموازنة العامة بأي نفقات، على ان يسمح لها بإستعادة ما انفقته على هذا المشروع إضافة إلى أرباحها المتوخاة فيه عبر استيفاء رسوم معينة من المستفيدين من خدماته مباشرة. ويتم كل ذلك تحت اشراف ورقابة الدولة وأجهزتها الإدارية التي تحدد الرسوم وكيفية استيفائها ضمن قواعد قانونية وضوابط فنية متفق عليه مسبقاً وتقوم الشركة باستثمار المشروع لحسابها الخاص فترة تعرف بفترة الالتزام تتراوح ما بين ٢٠-٥٠ عامًا.

ويعد عقد B.O.T من عقود الاستثمار الحديثة نسبياً في المعاملات الاقتصادية، وقد اعتمد كخيار لإنشاء البنى التحتية المطلوبة مقابل الاستعادة من عائدات المرفق العام لفترة وفق شروط وقواعد خاصة. ويشير مصطلح (Build Operate Transfer) أو ما يعرف اختصاراً (B.O.T) إلى مجموعة مجموعة من النظم التي تستخدم في تنفيذ وانشاء المشروعات وأهمها البنية التحتية، والفكرة الأساسية التي انبثق منها هذا النوع من العقود تتمحور حول تعاقد جهة، غالباً ما تكون الحكومة أو إحدى الهيئات في الدولة مع شخص طبيعي أو اعتباري من القطاع الخاص على إقامة مشروع معين على نفقته الخاصة على ان يظل المشروع في حيازته مدة معينة يكون له خلالها حق استغلاله وتحصيل إيراداته، كلها أو الجزء الأكبر منها على ان يقوم بتسليم المشروع على الدولة في نهاية هذه المدة. خلاصة القول أن هذا العقد يركز على :

١- عقد بين الدولة ومستثمرين (شركة وطنية أو اجنبية)

٢- استخدام القطاع الخاص في الاستثمار وتمويل المشروعات هو حجر الزاوية لمشاريع ال (B.O.T).

٣- اختصاص نظام B.O.T بمشروعات البنى التحتية لتعلقه بحق تشييد مرفق أو تطويره من مرافق البنية التحتية الاقتصادية وتشغيله وإدارته.

٤- يقوم المستثمر ببيع منتجات المشروع إلى الجمهور مباشرةً أو على الدولة لتتولى عملية البيع.

٥- في نهاية مدة العقد تعاد إدارة المشروع وحيازة الموجودات إلى الدولة بحالة جيدة.

فوائد عقود B.O.T

لهذا النوع من العقود فوائد كثيرة تنعكس بالإيجاب على الطرفين المتعاقدين وهما كل من الجهة الرسمية (الدولة) والشركة المنجزة للمشروع المنفق عليه....

أولاً: فوائد عقود ال BOT بالنسبة للدولة:

- ١- إقامة مشاريع جديدة دون الرجوع إلى الموارد العامة المستمدة من خزينة الدولة.
 - ٢- مساهمة رأس المال الخاص في حل مشاكل المديونية الخارجية للدولة.
 - ٣- استغلال رأس مال القطاع الخاص خاصة الوطني المتكدس .
 - ٤- استفادة الدولة من التحول التكنولوجي والتحكم في التقنيات الحديثة للانجاز والإنتاج والاستغلال.
 - ٥- خلق مناصب شغل جديدة تساعد على التقليل من ظاهرة البطالة في الدولة.
 - ٦- تفادي سلبيات الاقتراض التقليدي وما يشوبها من فساد في الحصول على القروض وتهريب للأموال نحو الخارج ذلك ان الشركات المتعاقد معها بموجب العقد B.O.T تبقى المسؤولة عن عمليات التمويل والانجاز والتشغيل ومن ثم فمن مصلحتها إتمام هذه العمليات بأفضل الطرق.
 - ٧- خلق نوع من المنافسة بين مشاريع عقود ال B.O.T والمشاريع التي تتم بطرق أخرى وتسيرها الدولة.
 - ٨- تنشيط وتطوير مجالات اقتصادية كانت في السابق مهمشة او متهاكة يحتكرها القطاع العام.
- ثانياً: فوائد عقود B.O.T بالنسبة للشركات الخاصة:

- ١- الاستفادة من الضمانات التحفيزية الواردة في قوانين الاستثمار (تشغيل المشروع مقابل عائدات ، اعفاء من الضرائب لمدة معينة.
- ٢- توجيه المشاريع المنجزة لصالح فئات هائلة من المنتفعين والمستهلكين وهو ما يؤدي إلى اقبالهم عليها وبالتالي تحقيق أرباح هائلة في اغلب الأحيان من تلك المشاريع.
- ٣- إمكانية التفاوض مع السلطة المتعاقد معها في حالات كثيرة وما يترتب على ذلك من الحصول على تنازلات وأمتيازات أخرى غير التحفيزات الواردة في التشريعات الداخلية.
- ٤- توزيع مخاطر المشروع التي تحدث اثناء تنفيذ العقد وذلك بإمكانية القاء جزء من العواقب السلبية لتلك المخاطر على عاتق الدولة في حال وجود اضطرابات سياسية والقاء جزء اخر منها على عاتق الأطراف الأخرى المتعاقد معها (موردون- مقاولون من الباطن) في حال وجود مخاطر تجارية.

خصائص عقد البناء والتشغيل والتحويل:

أولاً الخصائص القانونية:

- ١- النظام التعاقدى لل B.O.T: إذ ينشأ بتوافق ارادتين أو أكثر على غنشاء مشروع معين بتمويل من المستثمر على ان يكون له حق إدارته وجني عائدته خلال مدة محددة ثم يعيده إلى المالك في حالة جيدة تسمح بإستمرار استغلاله مستقبلاً. والمعول عليه في الحكم هو هذا الاتفاق الذي يتم بين المستثمر (شركة المشروع) والمالك - أو نائبه- وهذا الاتفاق تتوافر فيه سمات العقد.

٢- عقد B.O.T من عقود التمويل والاستثمار: يطلب المالك بموجبه أو من ينوب عنه التمويل بغرض استثمار الأراضي أو موجودات لا يمكن الانتفاع الحالي بها، ويعد التمويل هو العنصر الأهم في مشروعات B.O.T لذلك لجأت إليه الدول والهيئات لعجزها عن تمويل المشروعات.

٣- عقد B.O.T ذو طبيعة خاصة: هو وليد لجوء الدولة إلى طلب التمويل لإقامة مشروعات البنية التحتية والمرافق العامة، وهو عقد في صورة متطورة إذ تعهد الإدارة للملتزم على نفقته ومسؤوليته بمهمة انشاء وإدارة واستغلال مرفق عام مدة معينة مقابل رسوم يتقاضاها من المنتفعين بمنتجات المرفق مع الخضوع للقواعد الأساسية الضابطة لسير المرافق العامة.

ثانياً الخصائص المالية لعقد B.O.T :

يتميز هذا العقد بأن التمويل يكون من القطاع الخاص على مشروع تعود ملكيته للدولة أو لطرف آخر من القطاع الخاص وأهم الخصائص المالية :

١- مصدر لاسترداد القروض

٢- تمويل المشروع : أي تمويل القطاع الخاص له بدون تدخل الحكومة والذي يكون مسؤولاً بالكامل عن التصميم والبناء والتمويل والتشغيل وإدامة المشروع.

٣- تحمل المخاطر فيه ينقل إلى القطاع الخاص

٤- تأكيد ضمان أمن المشروع ومرافقه

٥- تحديد مواطن الخطورة والعمل على ازالتها في حال حصول خطر.